14 أكتوبر
Email:14october@14october.com
الإثنين - 2 يونيو 2014م
العدد 16084
4
www.14october.com

قتلى معظمهم من الجيش في اشتباكات مع العشائر بمدينة «الفلوجة» العراقية

بغداد / متابعات :

قالت مصادر طبية عراقية في مدينة الفلوجة غرب بغداد إن 15 شخصا قتلوا بينهم ثمانية من القوات الأمنية وأربعة من المسلحين وأصيب تسعة آخرون بينهم أربعة من القوات الأمنية خلال الهجوم الذي تشنه القوات الحكومية منذ الصباح على المدينة، في حين أكد الأهالي أن مسلحي العشائر تصدوا للجيش وسط أنباء عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجيش.

وكانت وزارة الدفاع العراقية أعلنت بدورها أن قواتها قتلت عددا ممن سمتهم إرهابيي تنظيمي دولة الإسلام في العراق والشام والقاعدة خلال هجومها على منطقة الصقلاوية المجاورة لمدينة الفلوجة غربي بغداد، كما وعدت في بيان لها بالإعلان عن نتائج العملية حال الانتهاء منها.

بدورها قالت مصادر من داخل الفلوجة إن هجوم الجيش بدأ من الجهة الشرقية للمدينة حيث أغلقت القوات معبر المفتول الذي يعتبر المنفذ الوحيد الذي يربط الفلوجة بالمحافظات العراقية الأخرى، كما قصف الجيش بالطائرات والمدفعية الثقيلة عددا من أحياء الفلوجة.

وتتضارب المواقف بشأن الحملة العسكرية المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر بمحافظة الأنبار غربي العراق، فبينما تقول الحكومة إن القصف يستهدف مسلحين بالمدينة، يشدد سكان المنطقة على أن القصف عشوائي ويستهدف منازلهم ولم تسلم منه حتى المراكز الصحية.

وفي تطورات ميدانية عبر مناطق متعددة في البلاد، أكدت مصادر أمنية عراقية أن تسعة أشخاص قتلوا معظمهم من الجيش وأصيب نحو عشرين في تفجيرات متفرقة.

ففي محافظة بابل جنوب بغداد قتل خمسة جنود وأصيب ستة آخرون في هجوم شنه مسلحون على نقطة تفتيش تابعة للجيش. وفي قضاء المدائن جنوب بغداد قتل عنصر من الصحوات وأصيب أربعة آخرون في تفجير عبوة ناسفة استهدفت نقطة تفتيش لهم.

وفي منطقة المعامل شرقي بغداد أصيب ستة أشخاص بتفجير عبوة ناسفة قرب سوق شعبي. وفي قضاء أبو غريب غربي بغداد قتل شرطي بتفجير عبوة ناسفة. وفي الفلوجة غرب بغداد قتل جنديان في اشتباكات بين الجيش ومسلحي العشائر.

ويشهد العراق منذ أكثر من عام أسوأ موجة أعمال عنف راح ضحيتها أكثر من أربعة آلاف قتيل، وفقا لحصيلة ضحايا أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية استنادا إلى مصادر رسمية.

وتأتي هذه التطورات بعد ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات البرلمانية التي حقق فيها ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي تقدما بنحو 92 مقعدا من أصل 328 دون تحقيقه الأغلبية التي تتيح له تشكيل الحكومة بمفرده، مما دفع الكتل السياسية لإجراء مفاوضات بهدف تشكيل الحكومة.

استمرار أزمة الحكومة بليبيا وتأجيل اجتماع مغاربي

طرابلس / متابعات :

باشرت حكومة رئيس الوزراء الجديد أحمد معيتيق أعمالها بينما تتمسك حكومة تسيير الأعمال برئاسة عبد الله الثني بممارسة مهامها وسط حالة من الانقسام داخل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) بينما أعلنت الخارجية التونسية إرجاء اجتماع مغاربي متعلق بتطورات الأوضاع في ليبيا.

وتأتي هذه الأزمة وسط حالة من الانقسام بين رئاسة المؤتمر التي تساند معيتيق وكتلة داخله تساند الثني، وذلك وسط ترقب لقرار المحكمة العليا التي تنظر في الطعون المقدمة لها بشأن دستورية منح الثقة لحكومة معيتيق.

وكان رئيس المؤتمر الوطني نوري بوسهمين استنكر رفض التسليم، محمّلا الثني المسؤوليةَ القانونية عمّا سيترتب عن رفض إتمام إجراءات التسليم لحكومة معيتيق.

واعتبر أن امتناع الثني عن التسليم يُعد سابقة غير معهودة في تاريخ التجارب الديمقراطية، وليست له دلالة سوى التشبث بالسلطة ورفض التداول السلمي عليها.

وجاء في البيان أن تذرع الثني بأن القرارات الصادرة عن المؤتمر غير صحيحة، يُعد مخالفة مرفوضة منطقا وقانونا لأن القرارات الصادرة عن أعلى سلطة تُعد واجبة الاحترام.

من جهته، حث عز الدين العوامي نائب بوسهمين حكومة الثني على الاستمرار في تسيير الأعمال، وعدم تسليم السلطة إلى حكومة معيتيق، وذلك وفي خطاب تلفزيوني بُث السبت.

وقالت الأنباء إن هذا الوضع السياسي زاد في حالة الانقسام في الشارع الليبي، مشيرا إلى أن كلتا الحكومتين تنتظر حكم القضاء وتعول على الوصول إلى تاريخ الانتخابات البرلمانية المقبلة التي من المقرر إجراؤها يوم 25 من يونيو الحالي.

وكان الثني قد رفض تسليم السلطة لحكومة معيتيق إلى حين صدور قرار من القضاء بخصوص طعن تقدم به عدد من أعضاء المؤتمر الوطني العام في دستورية انتخاب معيتيق.

وقد منح المؤتمر الثقة لحكومة معيتيق الأحد الماضي بأغلبية 83 صوتا من أصل 94 نائبا حضروا الجلسة، في حين أعلنت مجموعات مسلحة وسياسيون أنهم لن يعترفوا بهذه الحكومة.

في سياق متصل، أعلن المتحدث باسم الخارجية التونسية مختار الشواشي إرجاء اجتماع وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المتعلّق بتطورات الأوضاع في ليبيا والذي كان من المقرر عقده في تونس أمس الأحد.

كما تقرّر -وفق المصدر ذاته- إرجاء اجتماع المبعوثين الخاصين بالشأن الليبي والذي كان من المنتظر أن تحتضنه تونس في الثاني من الشهر الحالي.

وأوضح الشواشي أن قرار الإرجاء يعود إلى عدم وضوح الرؤية في ما يتعلق بوضع الحكومة الليبية، وفق تعبيره.

أوروبا التي لا قائد لها ولا هاتف

› د. غسان العزي

انتخب الأوروبيون برلمانهم الجديد وبينت الحملات الانتخابية في مختلف الدول الأوروبية عمق الأزمة التي يعيشها الاتحاد والتي تسهم في صعود التيارات اليمينية المتطرفة .

هذه الأزمة، والتي بدأت في العام 2008، يعتقد البعض أن لا حل لها ممكناً في الأفق القريب ولا حتى البعيد لأن أسبابها بنيوية وليست ظرفية عابرة . لكن في المقابل يعتقد آخرون أن أوروبا تجاوزت في مسيرتها الصعبة منذ خمسينات القرن المنصرم أزمات أكثر استعصاء، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي يمكن أن توجه إليها فإنها على الأقل نجحت في مهمتها الأساسية الأولى وهي منع الحروب من العودة إلى القارة القديمة .

رغم كل شيء ينبغي عدم التغاضي عن حقيقة أن المواطنين الأوروبيين عموماً يشعرون بخيبة أمل، كما تبين استطلاعات الرأي . فالثقة التي منحوها لمؤسسات بروكسل كي تتولى ايجاد الحلول لمشاكلهم تتعرض لتآكل دفع بسياسيين ومحللين إلى إطلاق الدعوة لإنقاذ ما اعتبروه أجمل بناء سياسي تحقق منذ شارلمان .

في العام الماضي كرست مجلة «تايم» الأمريكية غلاف أحد أعدادها للوزيرة الفرنسية السابقة كريستين لاغارد، التي أضحت مديرة لصندوق النقد الدولي، مع التساؤل تحت صورة الغلاف: «هذه المرأة . . هل تستطيع إنقاذ أوروبا؟» . وهذا يدل على أن المراقبين الأمريكيين باتوا يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى إنقاذ وأن المنقذ المحتمل لا يقبع في بروكسل أو باريس أو برلين إنما في واشنطن حيث مقر إدارة صندوق النقد الدولي .

منذ نيف وأربعين عاماً تساءل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بازدراء واضح: «أوروبا؟ ما رقم هاتفها؟». واليوم بعد انقضاء كل هذا الوقت لا يزال هذا السؤال من دون إجابة . فعندما تساءلت الأسبوعية الأمريكية الأوسع انتشاراً، «تايم ماغازين»، عمن يستطيع إنقاذ أوروبا لم تفكر بأحد في أوروبا نفسها . لم تفكر برئيس المجلس الأوروبي أو المفوضية أو رئيس منطقة اليورو (اليوروزون) أو رئيس البرلمان أو مجلس الوزراء أو الممثل الأعلى للسياسة الخارجية . فهؤلاء الأشخاص، على أهميتهم، غير معروفين من الجمهور العريض في الاتحاد الأوروبي ولا في الولايات المتحدة .

والحقيقة أن أوروبا لا تعاني فقط مشكلة عدم امتلاكها لرقم هاتف واحد بل أيضاً عدم استحواذها على «ميكروفون» واحد، بحسب تعبير الصحافي الفرنسي في الفيغارو رينو جيرار . وهذا أخطر بالنسبة للمواطنين الأوروبيين الذين يحتاجون لمن يحمل الميكرفون متوجهاً إليهم ليشرح ماذا يجري وما المشكلة وما الحلول المطروحة . . باختصار ليس هناك من قائد .

وهذا ناتج، على الأرجح، من اتفاق غير مكتوب حصل في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، بين الحكومات والمفوضية الأوروبية . هذه الأخيرة هي المؤسسة التي تملك بمفردها حق إصدار التوجيهات وهي قوانين أوروبية تسمو على القوانين المحلية . لقد أعطت الدول الأعضاء السلطة وحق إصدار القوانين إلى «أوروقراطيين» أي بيروقراطيين أوروبيين قابعين في مكاتب بعيدة عن هموم الشعوب . فعلى سبيل المثال يستطيع وزير الصناعة الفرنسي أو البلجيكي أو البولوني الكلام أمام الكاميرات في بلاده عن «إعادة الهيكلة الإنتاجية» قدر ما يشاء، لكن الملفات الصناعية الجدية تتم معالجتها في بروكسل، حيث تمت مؤخراً إعادة هيكلة شركة «داكسيا» الفرنسية العملاقة . هذه «السكيروفرانيا» أو مرض انفصام الشخصية الذي أصيب به الأوروبيون ناتج عن الولاء المزدوج، والمتناقض في كثير من الأحيان، للدولة الوطنية ولبروكسل في آن معاً والذي من نتائجه تصاعد الأصوات الرافضة للاتحاد الأوروبي، يميناً (الأحزاب اليمينية المتطرفة) كما يساراً (الأحزاب الشيوعية واليسارية الراديكالية) .

في الولايات المتحدة يتوجه الرئيس بشكل دوري إلى الشعب ليشرح مافعل ومايفعل وماينوي أن يفعل . وهو يتعرض للانتقاد طوراً ويحظى بالتأييد تارة . وهذا ما تفتقده بروكسل العاجزة عن التوجه للمواطنين الأوروبيين لتشرح لهم موقف الاتحاد الأوروبي من هذه الأزمة الدولية أو تلك وكيف ينوي التعامل مع هذ المشكلة أو تلك وكيف ينظر إلى المستقبل القريب والبعيد . . الخ . وفي تسعينات القرن الماضي لم يتوجه الرئيس الفرنسي شيراك والمستشار الألماني شرودر إلى المواطنين كي يشرحا لهم كيف يمكن توسيع الاتحاد بضم دول جديدة إليه من دون تهيئة مؤسساته لمثل هذا التوسع . واليوم أضحى عدد الأعضاء ثمانية وعشرين فباتت المشكلة أصعب مما كانت عليه عندما كانوا خمسة عشر.

مشكلة أوروبا أنها تفتقد إلى قائد أو إلى رئيس للمفوضية الأوروبية على الأقل يمتلك الكاريزما والقدرة على التوجه مباشرة إلى المواطنين . فاختيار المسؤولين على رأس المؤسسات الأوروبية يجري بناء على محاباتهم وولائهم لقادة فرنسا وألمانيا وبريطانيا أكثر منه على معايير القدرات القيادية .

لقد تم النظر إلى المؤسسات من زاوية تقنية بحتة في حين أنها مؤسسات سياسية بامتياز . وعندما تطأ المسائل أرض السياسة فكأنما تدخل حقلاً مزروعاً بالألغام والعقبات . إنها معضلة السياسة الموحدة والتي يبدو أن لا حل لها في الأفق المنظور.

مقتل انفصاليين بأوكرانيا وروسيا تتهم كييف بقتل مدنيين

موسكو / كييف / متابعات :

اتهمت روسيا أمس القوات الأوكرانية بخرق القانون الدولي الذي يحمي المدنيين في أوقات الحرب، وذلك بقتلها وجرحها مدنيين سلميين أثناء حملتها العسكرية المتواصلة ضد الانفصاليين الموالين لموسكو، في حين قتل امس ستة انفصاليين وهم يحاولون انتشال جثث زملائهم الذين قتلوا الأسبوع الماضي قرب مطار دونيتسك شرقي أوكرانيا.

وقالت لجنة التحقيقات الروسية -وهي مؤسسة شبيهة بمكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي- في بيان لها، إن الجيش الأوكراني والحرس الوطني الأوكراني ومجموعة يمينية أوكرانية تسببت في وفاة مدنيين، في خرق لاتفاقية جنيف للعام 1949 في ما يخص حماية المدنيين إبان الحروب.

وأشارت السلطات الروسية إلى مقتل صحفي إيطالي ومساعده -وهو ناشط حقوقي روسي- في تبادل إطلاق النار بين القوات الأوكرانية والانفصاليين في سلافيانسك، إضافة إلى اعتقال كييف لصحفيين روسيين، فضلا عن مقتل وجرح انفصاليين كانوا في مركبة قرب مطار دونيتسك الأسبوع الماضي.

من جانب آخر، قال زعيم الانفصاليين الأوكرانيين دينيس بوشيلين إن ستة انفصاليين قتلوا وهم يحاولون انتشال جثث زملائهم الذين قتلوا بنيران الجيش الأوكراني في وقت سابق الأسبوع الماضي قرب مطار دونيتسك.

واستعادت كييف السيطرة على المطار الواقع شرقي البلاد الاثنين الماضي وقتلت ما لا يقل عن خمسين انفصاليا. ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء الروسية عن رئيس وزراء ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية قوله إن الانفصاليين سيطلبون مساعدة الصليب الأحمر الدولي في انتشال الجثث القريبة من المطار.

ودعا نحو ألف متظاهر من الانفصاليين الموالين لموسكو في دونيتسك روسيا إلى حمايتهم من الجيش الأوكراني.

وتحدث المتظاهرون عما وصفوه بتعرض البلدة للقصف الجوي والبري من الجيش الأوكراني ومصرع الأبرياء تحت سمع وبصر العالم دون أن يحرك أحد ساكنا. وأعرب قائد الانفصاليين في دونيتسك عن امتنانه لروسيا ورئيسها فلاديمير بوتين لما وصفه بدعمه لشعب شرقي أوكرانيا رغم الضغوط الدولية التي يواجهها.

وقالت الخارجية الروسية إن على بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون بأوروبا الموجودين في أوكرانيا البقاء هناك رغم المخاوف الأمنية. وجاءت تصريحات موسكو عقب حديث وسيط المنظمة في الحوار الوطني بأوكرانيا ولفغانغ إيشنغر عن احتمال سحب المراقبين خوفاً على سلامتهم، في ظل استمرار الاشتباكات بين القوات الأوكرانية والانفصاليين.

رهان إسرائيلي على ضعف الاتحاد الأوروبي

بخلاف الموقف الذي عبرت عنه الجاليات اليهودية في أوروبا، ساد ارتياح إسرائيلي لفوز قوى اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي، وهي القوى التي تنادي بالتخلص من الاتحاد الأوروبي وتدعو إلى استعادة كل دولة أوروبية لخصوصياتها السيادية.

واعتبر «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي ذلك تطورا قد يفضي إلى زوال الاتحاد الأوروبي، الذي تتهمه إسرائيل بتبني سياسات تتعارض مع مواقفها. وقال السفير الإسرائيلي الأسبق بكل من الأردن والاتحاد الأوروبي عوديد عيران -في ورقة نشرها موقع المركز أمس الأول السبت- إن في إسرائيل من يرى أن صعود اليمين المتطرف قد يفضي إلى إضعاف الإطار المركزي الأوروبي الذي يتبنى مواقف نقدية للسياسات الإسرائيلية، لاسيما في كل ما يتعلق بالمستوطنات والسلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين.

وحذر عيران من أن الرهانات الإسرائيلية على إضعاف الاتحاد الأوروبي ليست في مكانها، على اعتبار أن أوروبا مازالت الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل، علاوة على أن صعود اليمين المتطرف لن يهدد في المستقبل المنظور بقاء الاتحاد الأوروبي كجسم يبلور السياسات الخارجية للدول الأوروبية.

وشدد على أن هناك هوة بين الرغبة الإسرائيلية الواضحة في إضعاف الاتحاد الأوروبي كنتاج لانتخابات البرلمان الأوروبي وبين تصميم قادة الدول الأوروبية المركزية - لاسيما ألمانيا- على الحفاظ على دور المؤسسات الرائدة للاتحاد.

من ناحيته قال تسفي بارئيل المعلق بصحيفة «هآرتس» إن هناك علاقات وثيقة بين قادة اليمين المتطرف بأوروبا واليمين الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص قادة المستوطنين في الضفة الغربية علاوة على أن بعض نخب اليمين الأوروبي المتطرف تتخذ موقفا رافضا لحملات المقاطعة الدولية لإسرائيل.

وذكر -في مقال نشرته الصحيفة أن إسرائيل واجهت في البداية تحدياً في أعقاب الإعلان عن نتائج الانتخابات الأوروبية، حيث إنه كان يفترض بها أن تندد بصعود اليمين المتطرف في أوروبا بسبب طابع برامجه «اللاسامية». لكنها في نفس الوقت كانت تشعر براحة بسبب مواقف اليمين المتطرف العدائية من المسلمين في أوروبا، لكنها سرعان ما تغلبت على ترددها عبر التنديد بـ «لاسامية» اليمين المتطرف بأوروبا، وفي الوقت ذاته احتفت بمواقفه العنصرية تجاه المسلمين.

وأشار بارئيل إلى أن إسرائيل تستفيد من «اللاسامية» الأوروبية لأنها قد تدفع يهود أوروبا للهجرة لإسرائيل مما يسهم في تحسين الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، وتوقع أن تسهم هجرة اليهود الأوروبيين في تعزيز اليمين الإسرائيلي لأن هؤلاء اليهود سيكونون أكثر تأثراً بمواقف اليمين الأوروبي من المسلمين.